

## افتتاح مؤتمر ومعرض الامن في الشرق الاوسط برعاية رئيس الجمهورية

**اللواء ريفي: المعرض فرصة للامنيين للاطلاع على آخر المبتكرات التكنولوجية  
الاحتراف وأخلاقيات الاحترام أهم الوسائل لتحقيق الأمن دون التعرض لكرامة الانسان**

### مسؤول في الانترنتبول: مركز العمليات والتنسيق يبسر المساعدة الفورية لاجهزة الشرطة

2009/4/20 رعى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان ممثلاً بوزير الداخلية والبلديات المحامي زياد بارود صباح اليوم افتتاح مؤتمر ومعرض الأمن في الشرق الأوسط "SMES" في معرض البيال، بتنظيم من مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري "INEGMA"، وبدعم من قيادة الجيش اللبناني والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي. ومثل رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة جو نقلا، كما حضر المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، قائد منطقة بيروت العسكرية العميد أحمد المقداد ممثلاً قائد الجيش العماد جان قهوجي، نائب وزير الدفاع الإيطالي السيد غيدو كروساتو، رئيس مؤسسة "INEGMA" اللواء الطيار خالد البوعينين، المدير العام للجمارك العميد الركن أسعد غانم، المدير العام للأمن الدولية العميد الياس كعبيكاتي، ممثل منظمة الانترنتبول الدولي مستشار الأمين العام للانترنتبول العميد جورج بستاني، المقدم صلاح حلاوي ممثلاً المدير العام للأمن العام اللواء وفيق جزيني، العميد المتقاعد وهبة قطيشا، المدير العام لمؤسسة "INEGMA" رياض قهوجي، السفير الإيطالي غبريال كيكيا وعدد من السفراء والشخصيات العسكرية والدبلوماسية وفودا رسمية عربية ودولية وكبار ضباط الجيش وقوى الأمن الداخلي.

إفتتاحاً،النشيد الوطني ثم كلمة ترحيب وشكر ألقاها المدير العام لمؤسسة "INEGMA" وقال: "إن إختيار موضوع الأمن الوطني كعنوان لهذا المعرض جاء نتيجة الحاجة المتزايدة والملحة لهذا القطاع إقليمياً ودولياً."

وأشار الى "أن إيمان المجتمع الدولي بدور لبنان المركزي والدعم غير المحدود من فخامة رئيس الجمهورية وقيادتي الجيش اللبناني والأمن الداخلي سهل لنا تنظيم هذا المؤتمر في عجل" معلناً ان "أن 55 عارضا يشاركون في هذا المعرض يمثلون 85 شركة أمنية ودفاعية دولية من حوالي 15 دولة"

وختم بإعلانه عن افتتاح فرع للمؤسسة في لبنان .

بعدها سلم اللواء خالد البوعينين دروعاً تذكارية للوزير بارود واللواء ريفي والعميد غانم .

### ريفي

ثم ألقى اللواء ريفي محاضرة عن "تحديات العمل الشرطي في لبنان والدروس للمستقبل" وقال: "ان نتشارك وإياكم في افتتاح أول معرض للأمن في لبنان، فهذه مناسبة هامة، أن أشارك بمداخلة في هذا المؤتمر الافتتاحي، فهذا مدعاة فخر واعتزاز لي .

قبل أن أبدأ، أرى لزاماً علي، أن أوجه تحية كبيرة، إلى مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (إنبيغما) على مبادرتها في تنظيم وإقامة هذا المعرض الهام، الذي يقام للمرة الأولى في لبنان ."

أضاف: "لا شك أن هذا المعرض سوف يوفر فرصة ثمينة للأمنيين في لبنان والدول المشاركة للاطلاع على آخر المبتكرات التكنولوجية في المجالين الأمني والعسكري، كما أنه سيوفر فرصة ثمينة للمشاركين، ليتبادلوا الخبرات والتجارب بما يفيد بلدانهم وأمنها وبما يساعدهم في الانتقال من العمل بأساليب أمنية بالية تسمى إلينا كقوى أمنية وللإنسان، إلى العمل بأساليب حديثة مرتكزة على التكنولوجيا والعلم، تحفظ كرامات الأشخاص وكرامات أجهزتنا الأمنية .

فشكرا لهذه المؤسسة ولرئيسها اللواء خالك البوعيين ولمدبرها العام الصديق رياض قهوجي، ولكافة العاملين فيها ."

وتابع: "أن تكون مداخلتني أو محاضرتي بعنوان: " تحديات العمل الشرطي في لبنان والدروس للمستقبل" فهذا يتطلب دمج العلم والمعرفة مع خلاصة التجربة العملية .

تعلمون أن "قوى الأمن الداخلي"، هي من المؤسسات الأعرق في لبنان الحديث، وقد أمضيت في هذه المؤسسة ما يقارب السبعة وثلاثين عاما، توليت خلالها مراكز عديدة، وتدرجت في الرتب، إلى أن توليت قيادتها منذ ما يقارب الأربع سنوات، وهي مرحلة شهدت أحداثا دراماتيكية، لم يعيشها لبنان إلا في حقباته الاستثنائية .  
خلال خدمتي هذه، عايشت رجالا كبارا، ساهموا في تطور المؤسسة وتقدمها بجهدهم وعرقه ، وبعضهم الآخر بروحه ودمه .

خلال خدمتي هذه، أدركت أن العراقة ليست تراكما زمنيا فقط، بل هي حصيلة جهود وعلم وخبرة وتضحية، أدركت أن التطور لا يمكن أن ينتج إلا عن حسن الاستفادة من العلم والمعرفة، ومن عبر التجارب .  
لقد لمست أن عامة الناس، وهم الكثيرة، يقاومون التغيير، وأن خاصتهم وهم قلة، رواد التقدم والتطور .  
ونحمد الله أن قواعد اللعبة الديمقراطية لا تفعل فعلها في هذا المجال، ولو كان الأمر غير ذلك، لبقيت البشرية على صورتها الأولى دون تقدم أو تطور ."

أضاف: "بالعودة إلى موضوعنا، لا نرى أن تحديات العمل الشرطي في لبنان، تختلف عن تلك في بقية دول العالم، فالعالم الحالي أصبح قرية كونية واحدة، فيه تعولمت القيم والمعارف وتعممت نتائج العلوم، وفيه تعولمت الجريمة، وهذا الأمر أملى التشابه في التحديات .

انطلاقا من تجربتي فإنني أرى أن العمل الشرطي في لبنان يواجه تحديات أساسية ثلاث وهي:

التحدي الأول: تحقيق الأمن والمحافظة على النظام والاستقرار .

التحدي الثاني: احترام حقوق الإنسان والمحافظة على كرامته .

التحدي الثالث: إيجاد الصيغة المناسبة لإقامة التوازن بين تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان ."

أ- التحدي الأول: تحقيق الأمن والمحافظة على النظام العام .

حددت القوانين المرعية، مهام قوى الأمن الداخلي، وأوردتها في مجالي الضابطين الإدارية والعقدية، وفي مجال ضابطة السير، وفي حماية الأشخاص والممتلكات، والسر على تطبيق الأنظمة والقوانين وحراسة السجون وإدارتها، بالإضافة إلى حراسة البعثات الدبلوماسية والمؤسسات الرسمية والدستورية، ومؤازرة السلطات العامة في تأدية مهامها .  
من الواضح أن الغاية الأساسية من هذه المهام هي تحقيق الأمن، سواء كان ذلك من خلال المحافظة على النظام العام، أو من خلال التصدي للجريمة .

فالأمن يبقى هو الهدف الأساسي، والأمن كما نعلم مشتق من الأمان، وهو ضرورة حتمية لتقدم المجتمعات وتطورها، فلا تقدم ولا تنمية دون أمن وطمأنينة .

واليوم توسع مفهوم الأمن ليشمل كافة نواحي الحياة تقريبا، من هنا بدأنا نسمع بالأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي والأمن الغذائي .

ولا يخفى على أحد أن العلاقة فيما بين الأمن والتطور والتنمية هي علاقة جدلية تبادلية، فكما أن الأمن يعتبر شرطا ضروريا

لأي تقدم، فإن التطور والتقدم يوفران عناصر هامة ومساعدة على تحقيق الأمن بشكل أفضل.

ب- التحدي الثاني: إحترام حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته.

يدرك المنتع لنشأة حقوق الإنسان، أنها ليست وليدة التطورات الأخيرة، بل هي قديمة، قدم الإنسان، فمفهوم حقوق الإنسان موجود في صلب كافة الرسالات السماوية وفي الدعوات الإصلاحية، وقد شكلت هذه المفاهيم أهم الكائز التي انطلقت منها ولو نظريا أو سوريا كافة الثورات في العالم.

فالناس يولدون أحرارا أو يفترض أن يولدوا أحرارا وهم متساوون في الحقوق والواجبات، أو يفترض أن يكونوا متساوين في الحقوق والواجبات، وبالطبع دون تمييز بين الجنس أو اللون أو اللغة أو القومية أو أي سبب آخر من أسباب التمييز . من الطبيعي أن تستوحي القوانين الوضعية، وبما فيها القوانين التي ترعى عمل الشرطة في العالم، هذه المفاهيم وألا تتعارض معها .

ومن هنا نجد أن هذه القوانين قد ركزت على حقوق الإنسان في مجال العمل الأمني، كحقه بألا تطلب منه الشهادة ضد نفسه، وحقه في احترام حرمة منزله وخصوصياته، وحقه أن يعامل كبريء حتى تثبت إدانته وحقه ألا يحبس أو يوقف أو يلقي القبض عليه إلا وفقا لأحكام القانون وغيرها من الحقوق التي باتت معروفة من الجميع .

وانطلاقا من هذه المعطيات وضع المجتمع الدولي مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون وأصبحت هذه المدونة تدرس في كافة معاهد الشرطة في العالم .

وفي لبنان أدخل قانون أصول المحاكمات الجزائية الجديد بعض الحقوق الإضافية للمشتبه به أو المشكو منه وهي:

-حقه بالاتصال بأحد أفراد عائلته أو بصاحب عمله أو بأحد معارفه .

-حقه بالاتصال بمحام يختاره ومقابلته .

-حقه بالاستعانة بمرجم .

-حقه بتقديم طلب لعرضه على طبيب لمعاينته .

كما فرض هذا القانون على الضابط العدلي أن يبلغ المشتبه فيه، فور اجتازه بحقوقه المذكورة آنفا، وفرض عليه أن يدون هذا الإجراء في المحضر .

وبناء عليه نستنتج أن المبدأ الأساسي هو التمتع بالحقوق والحريات دون أي تعرض أو تعسف من قبل السلطة، إلا أن الإشكالية التي تطرح أنه قد يحصل في بعض الأحيان تجاوز للأصول أثناء حفظ الأمن والنظام أو أثناء التحقيقات أو أثناء العمليات الأمنية. من هنا يطرح السؤال حول كيفية إقامة التوازن بين الأمن من جهة وحقوق الإنسان من جهة أخرى.

ج- التحدي الثالث: إيجاد الصيغة المناسبة لإقامة التوازن بين تحقيق الأمن واحترام حقوق الإنسان:

برأيي إن الموازنة بين مقتضيات الأمن وحقوق الانسان تشكل التحدي الأكبر والأهم .

كلنا يعلم أن تحقيق الأمن هو العلة الأساسية لوجود أي جهاز شرطة في العالم، ولكن السؤال المطروح هو:

-أي أمن نريد؟ وبأي ثمن؟

-هل نريد الأمن، ولو على حساب كرامات الناس وحرياتهم؟

-هل يمكن تحقيق الأمن دون التعرض للكرامة والحرية؟

هذه التساؤلات هي التي تجعل الموازنة بين مقتضيات الأمن واحترام حقوق الانسان هي التحدي الأكبر ."

وتابع:"بداية يجب الاعتراف أن الجريمة هي جزء من الحياة، وأنه لا وجود فعليا لمجتمع خال من الجريمة.

ونحن نعلم أن الرسل والمصلحين عملوا على إقامة "المدينة الفاضلة" الا أن ذلك بقي حلما طوباويا، والمجتمعات المحظوظة

هي تلك التي تعيش معدلات إجرامية معقولة أو متدنية، ونشكر الله ان لبنان من ضمن هذه المنظومة وما مكنه من ذلك هو طريقة التربية فيه وتركيبته الاجتماعية، إضافة الى عمل الأجهزة الأمنية والقضائية.

لم أتطرق الى هذه المقدمة الا لأكون واقعيًا، من هنا أقول وانطلاقًا من تجربتنا العملية أنه من الممكن أن نحقق الأمن دون التعرض، بشكل مؤلم أو كبير، لحرية الناس وحقوقهم في الحياة بأمان وحرية إذ لم يعد مقبولًا أن ننتهك حقوق الناس تحت حجة أولوية الأمن وأهميته، وتحقيق ذلك يتطلب أمرين أساسيين، المهنية والاحتراف من جهة والتمتع بثقافة الاحترام ( احترام النفس، احترام الآخر، احترام القوانين) من جهة أخرى .

الا أن ذلك لا يعني ابدأ أننا يمكن ان نعد الناس بعمل دون أن تشوبه الاخطاء، فنحن بشر وسنبقى بشرًا، يمكن أن نخطئ ويمكن أن نصيب، يمكن أن ننجح ويمكن أن نفشل .  
ومهما يكن من أمر يجب التمييز بين الخطأ البسيط والخطأ الجسيم، والاحتراف يساعد على تقليص الأخطاء الجسيمة.

وإذا كانت إمكانية انتهاك حقوق الانسان وكرامته في المهام العادية تبقى بسيطة وغير خطيرة فالمشكلة الاساسية تبرز عندما يتعلق الأمر بمواجهة العمليات الارهابية والجرائم الكبرى .  
الكل يعلم أن الارهابيين لا يترددون في استعمال أعنف الوسائل وأشدّها فتكا من أجل تحقيق مآربهم وفي هذا المجال أنطلق من عدة تساؤلات وهي :

هل الارهابي هو عدو مطلق، وأن الصراع معه يحكمه منطق الإبادة فقط؟  
هل يجب أن نقيم الاعتبار لكرامة إرهابي هو نفسه لا يقيم اعتبارًا للحياة والكرامة؟  
إذا كان الارهابي يسعى لقتلنا دون تردد ألا يحق لنا قتله لنحفظ حياتنا؟  
إن سيل هذا النوع من الأسئلة لا يتوقف، وخاصة لدى رجالنا الذين يعدون لمواجهة العمليات الارهابية.  
نحن نعلمهم أن ما تواجهون، هو مجرم وارهابي وأنتم رجال دولة وقانون، من حقكم أن يكون لكم "حقوق انسان" أي من حقكم أن تحفظوا حياتكم انما دون أن تكونوا على صورته والا أصبحتم متساوين معه .  
نحن نعلمهم أن الواقع ليس بسيطًا، إنما ما نقوله ممكن، خاصة إذا اعتبرنا أننا بحكم وظيفتنا، مسؤولين عن حياة وكرامة الآخرين حتى وإن كانوا إرهابيين .  
نحن نعلمهم أن التجربة العملية في كافة دول العالم تثبت إمكانية هذه المفاهيم، ولقد رأوا بأب عينهم ومن خلال تجربتهم في لبنان، أن ذلك ممكناً ."

وتابع: "إن الواقع اللبناني لم يبق تجاربنا في المجال النظري فقط، بل وضعها في التجربة العملية التي كانت قاسية وغالية الا أنها اثبتت أننا على قدر المسؤولية في حماية هذا الوطن، وأغنت خبرتنا ومعرفتنا وأثبتت صدقية ما أقول .  
الكل يعلم أننا والجيش اللبناني البطل، تشاركنا في مواجهة حالة إرهابية كبيرة عنيت بذلك "فتح الإسلام" .  
هذه المجموعة التي استهدفت مدنيين أبرياء في عين علق من خلال تفجير حافلتين للركاب، وبعد أن تمكنا من كشف دورهم الاجرامي في هذه الجريمة الارهابية وغيرها من الجرائم، تواجهنا وإياهم في شارع المئتين وفي المخيم الضحية "مخيم نهر البارد" ."

لقد أخذنا على عاتقنا كقوى أمن داخلي مواجهة خليتهم الارهابية التي كانت تتمركز في شارع المئتين، فيما أخذ الجيش اللبناني على عاتقه المواجهة الكبرى في مخيم نهر البارد، يومها لم يسقط اي مدني جريح أو قتيلا خلال مواجهات شارع المئتين رغم أن عملية إخراج المدنيين العزل قد أمّلت إطالة العملية الأمنية لساعات عديدة كان يمكن أن يسقط لنا خلالها شهداء أو جرحى إضافيين .

يومها الجميع شاهد كيف أن الجيش اللبناني، رغم جراحه الكبيرة، خاض معركته بشرف واحترام، كما خاضها بوعي وإدراك كاملين لحقوق الناس وكراماتهم، وقد ترجم ذلك بمساعدة المدنيين واهالي المخيم من اجل الخروج منه ولم يفتح المعركة إلا بعد

أن تأكد من خروج كافة المدنيين غير المعنيين .  
يومها الجميع شاهد كيف ساعد جنود الجيش اللبناني، المثقلة جراحهم، عائلات الارهابيين من نساء وأطفال في الخروج من المخيم سالمين .

لا شك أن تطبيق مفاهيم "احترام حقوق الإنسان" في المعارك الضارية، صعب، لا بل مكلف، إلا أنه وبرأيي يبقى انتهاكها أصعب وأكبر كلفة، ولا أرى أننا يمكن أن نسجل أي انتصار، مهما كان جليا إذا لم نميز أنفسنا عن المجرمين والإرهابيين .

إني على قناعة تامة بصوابية وبمعقولية ما أقول، وأكبر دليل على ذلك أننا ونحن نخوض تلك المعارك الشرسة، أفرينا في مجلس القيادة وبدعم وتشجيع من وزارتنا وزارة الداخلية والبلديات، إنشاء قسم حقوق الإنسان في قوى الأمن الداخلي. ومؤخرا تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الداخلية والبلديات ممثلة بقوى الأمن الداخلي وبين وزارة الخارجية في المملكة المتحدة حول التخطيط الاستراتيجي وحقوق الإنسان والتواصل مع المواطنين .  
كما تم عقد ورش عمل لقياس مدى احترام قوى الأمن لهذه الحقوق توصلا إلى اقتراحات من شأنها تحسين أداء هذه القوى في هذا الشأن الأمر الذي سينعكس إيجابا ولو بشكل غير سريع على علاقة قوى الأمن الداخلي بالمواطن في مجالات أدائها لمهامها، وعكس الصورة الحقيقية لرجل الأمن ودوره عملا لا قولا انطلاقا من احترام الإنسان الذي وضعت الحقوق كلها لأجله أولا وأخيرا ."

وختم اللواء ريفي: "مما لا شك فيه، أن التطور والتقدم نحو المستقبل يرتكز بشكل أساسي على الاستفادة من أخطاء وتجارب الماضي، وعليه أصبح لزاما علينا كأجهزة أمنية أن نستفيد من التجارب لاستخلاص العبر من أجل تحسين الأداء الشرطي ومواكبة التحديات التي يشهدها العالم الحديث، ولا سيما تلك المتعلقة بالموازنة بين مقتضيات الأمن واحترام حقوق الإنسان والتي أعتبرها تشكل التحدي الأكبر .

وبالتالي نرى أنه من الضرورة بمكان أن نهتم حاليا ومستقبلا في التركيز على النقاط التالية:  
مواكبة التطور التقني والتكنولوجي في مختلف الميادين والاستفادة منه داخل قوى الأمن الداخلي لنقلها من شرطة تقليدية تعتمد الأساليب البالية إلى شرطة حديثة ومتحضرة تعتمد التكنولوجيا الحديثة .  
السعي قدر الإمكان إلى تطبيق معايير الجودة الشاملة في صلب عمل قوى الأمن الداخلي، وترسيخها في نفوس العناصر القائمة بكافة المهام على اختلافها .

التركيز على التدريب التخصصي لعناصر قوى الأمن الداخلي بغية رفع مستوى الجهوزية والاحتراف لديهم.  
احترام مبادئ حقوق الإنسان ووضعها موضع التنفيذ خلال أداء رجال قوى الأمن لمهامهم، وإدخال هذه المبادئ في النفوس وليس فقط في النصوص .

تفعيل التعاون والتنسيق مع باقي الأجهزة الأمنية، للوصول إلى أفضل النتائج على مستوى الأمن الوطني .  
في المحصلة إن الاحتراف وأخلاقيات الاحترام تبقى أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق الأمن دون التعرض لكرامة الانسان وحقوقه .  
وفي المحصلة ايضا، أنه من كان على رأس وزارته وزيرا بهذه الأخلاقية، لا خوف عليه من التمادي في انتهاك حقوق الانسان ."

## بستاني

وألقى مستشار الأمين العام للأنتربول الدولي العميد جورج بستاني محاضرة بعنوان "الأنتربول والأمن الدولي : رؤية مستقبلية"، فتحدث عن "مواجهة الإرهاب الذي يمثل التحدي المعاصر للدول وعرض لعمليات إرهابية حصلت في عدد من الدول، كما تحدث عن استراتيجيات يجب اعتمادها كالعامل خارج نطاق حدود الوطن والتعاون بين الدول على المستويين الإقليمي والعالمي لاستئصال التهديد الإرهابي ."  
كما تحدث عن تعاون المملكة العربية السعودية واليمن في هذا المجال ، حيث تم إصدار نشرات حمراء أو نشرات دولية

خاصة بشأن 81 إرهابيا ظنينا معنيا بالتنبيه العالمي .  
وقال: "إن مركز العمليات والتنسيق في الأنتربول الذي يعمل على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع يبسر المساعدة الفورية الى أجهزة الشرطة في العالم أجمع باللغات الإنكليزية والفرنسية والإسبانية والعربية أيضا ."

وختم: "إن إنشاء مكتب إقليمي للأنتربول خاص بالبلدان الناطقة باللغة العربية يبسر لنا بنية دائمة من شأنها تحسين قدراتنا على التعاون في ما بيننا ومع بقية العالم تحسينا كبيرا، وقد أضحي إنشاء مكتب إقليمي للأنتربول خاص بالبلدان الناطقة باللغة العربية حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى، مما يجعله يساهم بشكل كبير في تحديد استراتيجية أمنية إقليمية وعالمية مستديمة لمحاربة الإرهاب الدولي والإجرام العابر للحدود ."

### الكساسبية

ثم كانت محاضرة لرئيس مفتشي الأمن العام في المملكة الأردنية الهاشمية العميد فهد يوسف الكساسبية بعنوان "الأساليب الحديثة في مكافحة الإرهاب : فكرا وميدانيا" الذي اعتبر أن "مشكلة الإرهاب والتطرف هي من القضايا المهمة والخطيرة في مختلف المجالات التي تززع الأمن الوطني وتهدد السلم الدولي، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط التي ما زالت تشهد حالة مستمرة من الإضطرابات التي تؤثر بشكل واضح على مستوى الاستقرار في معظم دول المنطقة."

بعد ذلك إنتقل الجميع الى صالة العرض حيث افتتح كل من الوزير بارود واللواء ريفي والعميد المقداد رسميا المعرض وجالوا على أجنحته التي تضم شركات أمنية من الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، فرنسا، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية والإمارات العربية المتحدة، إضافة الى شركات لبنانية ودولية، حيث تعرض أجهزة عسكرية وأمنية من أسلحة وألبسة وأجهزة إنذار وكاميرات مراقبة وسيارات رباعية الدفع وناقلات جند وغيرها من المعدات الحديثة.

إشارة الى أن معرض "SMES" يفتح أبوابه للعموم أيام الإثنين، الثلاثاء والأربعاء 20 - 21 و 22 الحالي من التاسعة صباحا حتى السابعة مساء، وسيتم عرضه عند الساعة الخامسة من يومي الثلاثاء والأربعاء لفوج مغاوير البحر في الجيش وفرقة الفهود في قوى الأمن الداخلي.